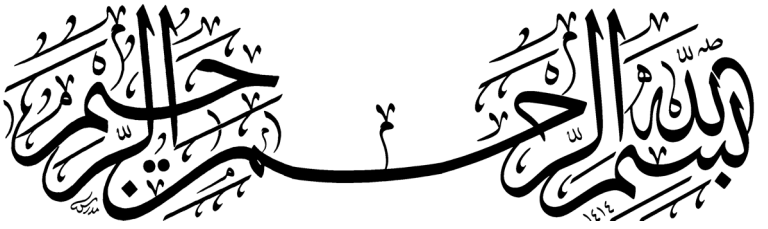
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٤٤

العلاقات الدّلاليّة عند السيّد محمّد المجاهد قدس سره الطباطبائيّ (ت١٢٤٢هـ) في كتابه مفاتيح الأصول

أ.م. د . جاسم فريح دايخ الترابي

جامعة واسط/ كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة

العتبة العباسية المقدسة

قسم الشؤون الفكرية والثقافية

المكتبة ودار المخطوطات

مركز الشيخ الطوسي قدس سره للدراسات والتحقيق

البحث: العلاقات الدلاليّة عند السيّد محمّد المجاهد قدس سره

الباحث: أ.م. د . جاسم فريح دايخ الترابي.

بلد الباحث: العراق - واسط.

مراجعة: مركز الشيخ الطوسيّ قدس سره للدّراسات والتّحقيق.

الناشر: مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة.

الإخراج الفني: حيدر جعفر ثامر الجابريّ.

الطبعة: الأولى.

التاريخ: ٦/صفر/١٤٤٣هـ - ١٤/٩/٢٠٢١م

كلمة اللّجنتين العلميّة والتحضيريّة

للمؤتمر العلميّ الدوليّ الأوّل (السيّد المجاهد وتراثه العلميّ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

نحمدك اللّهمّ يا مَن شرّعت لنا فيض (مناهل) آلائك، وفتحت مغالق أبواب السماء (بمفاتيح) الرحمة من أوليائك، وشرّعت لنا خاتمةَ الشرائع بسيّد أنبيائك، وأفضل صلواتك وأتمّ تحيّاتك على صفوة الخلق أصفيائك، محمّدٍ وأهل بيته خيرتك ونجبائك، الذين جعلتهم سادة أمنائك و(المصابيح) لهداية عبادك ، وأقربَ (الوسائل) لنيل مثوبتك وعطائك، وجعلت (إصلاح العمل) وقبول الأعمال بولايتهم وولائك، واللعنة الدائمة على أعدائهم أعدائك.

وبعد، فقد زخرت سماء العلم والمعرفة في تاريخ الشيعة بنجومٍ لامعة، يهتدي بسناها الضالّون، ويقتدي بهداها المسترشدون، حملوا راية الحقّ ومشعل الهداية، وصدّوا عن الجهل والغواية.

وكانوا كما ورد في الحديث عن الإمام أبي محمّد الحسن بن عليّ العسكريّ عليه السلام، أنّه قال: قَالَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عليهما السلام: «**عُلَمَاءُ شِيعَتِنَا مُرَابِطُونَ فِي الثَّغْرِ الَّذِي يَلِي إِبْلِيسُ وَعَفَارِيتُهُ، يَمْنَعُونَهُمْ عَنِ الْخُرُوجِ عَلَى ضُعَفَاءِ شِيعَتِنَا، وَعَنْ أَنْ يَتَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ وَشِيعَتُهُ النَّوَاصِبُ. أَلَا فَمَنِ انْتَصَبَ لِذَلِكَ مِنْ شِيعَتِنَا كَانَ أَفْضَلَ مِمَّنْ جَاهَدَ الرُّومَ وَالتُّرْكَ وَالْخَزَرَ أَلْفَ أَلْفِ مَرَّةٍ؛ لِأَنَّهُ يَدْفَعُ عَنْ أَدْيَانِ مُحِبِّينَا،**

وَذَلِكَ يَدْفَعُ عَنْ أَبْدَانِهِمْ»[1].

فبلّغوا معارف أهل البيت عليهم السلام السامية، وأوصلوا كلمتهم كلمة الحقّ العالية، وبثّوا علومهم الصحيحة الشريفة، وفقّهوا شيعتهم على الأحكام الصحيحة المنيفة، وكانوا بذلك القرى الظاهرة، والواسطة في الفيض، والوسيلة في الهداية، والسبب في الرشاد، كما ورد في مناظرة الإمام الباقر عليه السلام مع الحسن البصريّ، حيث قال عليه السلام في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ٱلْقُرَى ٱلَّتِى بَـٰرَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَـٰهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَ ۖ سِيرُوا۟ فِيهَا لَيَالِىَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ﴾[2]:

«فَنَحْنُ الْقُرَى الَّتِي بَارَكَ الله فِيهَا، وَذَلِكَ قَوْلُ الله عَزَّ وَ جَلَّ، فَمَنْ أَقَرَّ بِفَضْلِنَا حَيْثُ أَمَرَهُمُ الله أَنْ يَأْتُونَا، فَقَالَ: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ٱلْقُرَى ٱلَّتِى بَـٰرَكْنَا فِيهَا﴾، أَيْ جَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ شِيعَتِهِمْ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا ﴿قُرًى ظَـٰهِرَةً﴾، وَالْقُرَى الظَّاهِرَةُ: الرُّسُلُ وَالنَّقَلَةُ عَنَّا إِلَى شِيعَتِنَا، وَفُقَهَاءُ شِيعَتِنَا إِلَى شِيعَتِنَا.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَ﴾، فَالسَّيْرُ مَثَلٌ لِلْعِلْمِ ﴿سِيرُوا۟ فِيهَا لَيَالِىَ وَأَيَّامًا﴾، مَثَلٌ لِمَا يَسِيرُ مِنَ الْعِلْمِ فِي اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ عَنَّا إِلَيْهِمْ فِي الحلالِ وَالحرَامِ، وَالْفَرَائِضِ وَالْأَحْكَامِ ﴿ءَامِنِينَ﴾ فِيهَا إِذَا أَخَذُوا مِنْ مَعْدِنِهَا الَّذِي أُمِرُوا أَنْ يَأْخُذُوا مِنْهُ، آمِنِينَ مِنَ الشَّكِّ وَالضَّلَالِ، وَالنَّقَلَةِ مِنَ الحرَامِ إِلَى الحلالِ؛ لِأَنَّهُمْ أَخَذُوا الْعِلْمَ مِمَّنْ وَجَبَ لَهُمُ أَخْذُهُمْ إِيَّاهُ عَنْهُمْ بِالْمَعْرِفَةِ، لِأَنَّهُمْ أَهْلُ مِيرَاثِ الْعِلْمِ مِنْ آدَمَ إِلَى حَيْثُ انْتَهَوْا، ذُرِّيَّةٌ مُصْطَفَاةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، فَلَمْ يَنْتَهِ الْأَمْرُ إِلَيْكُمْ، بَلْ إِلَيْنَا انْتَهَى، وَنَحْنُ تِلْكَ الذُّرِّيَّةُ الْمُصْطَفَاةُ، لاَ أَنْتَ، وَ لاَ أَشْبَاهُكَ

(١) الاحتجاج: ٢/ ١٥٥.

(٢) سورة سبأ: ١٨.

يَا حَسَنُ»[1].

وهكذا أنجبت مدرسة أهل البيت عليهم السلام جهابذة الفقهاء، وأفذاذ العلماء، على مرّ العصور وكرّ الدهور، بالرغم من الكبت والتضييق والمخاوف، ممّا لاقته الشيعة دون غيرها من الطوائف، وكانت القرون الأربعة الأخيرة في تاريخ الشيعة من ألمع القرون تطوّراً وازدهاراً، وأكثر الحقب رجالاً، وأثرى الأدوار نتاجاً؛ حيث تزدحم فيها فطاحلُ العلماء وأساطينُ الفقهاء، ويزخر فيها التراثُ بالعطاء، ممّا يستوجب علينا تكثيفَ الجهود العلميّة لإحياء ذكرهم، من خلال تقديم الأبحاث والدراسات، وإقامةِ المؤتمراتِ والندواتِ، عن أبرز تلكم الشخصيّات، وأهمّ أولئك العلماء والأعلام.

ومن ألمع نجوم القرن الثالث عشر هو: الفقيهُ المتتبِّع، الأصوليُّ المتضلِّع، العلّامةُ المتبحِّر، والمصنِّفُ المكثر، الإمام السيّد محمّد الطباطبائيّ الحائريّ الملقّب بـ: المجاهد.

وقد جمع اللهُ في شخصيّته الكريمة جوانبَ فذّة، وخصائصَ عِدّة، منها: الحسبُ الوضّاحُ والنسبُ العريقُ، فوالدُهُ الفقيه الأصوليّ السيّد عليّ الطباطبائيّ الحائريّ، صاحب كتاب رياض المسائل، وجدُّهُ لأُمّه مرجع الطائفة في عصره، الوحيد البهبهانيّ، المعروف بـ: أستاذ الكلّ، وزعيم الحوزة العلميّة، وأستاذُهُ وأبو زوجته الفقيه الكبير السيّد محمّد مهدي الطباطبائيّ، الملقّب بـ: بحر العلوم.

وهو يلتقي في نسبه بأُسر علميّةٍ كآل بحر العلوم، وآل الطباطبائيّ البروجرديّ، ويمتّ بالصلةِ إلى أفذاذِ العلماء، وأساطينِ المجتهدين، أمثال

(١) الاحتجاج: ٦٣/٢، عنه: البرهان في تفسير القرآن: ٥١٧/٤.

العلّامة المجلسيّ، صاحبِ بحار الأنوار، والملّا محمّد صالح المازندرانيّ، صاحب كتاب شرح أُصول الكافي.

مضافاً إلى ما تمتّع به من مواهبَ ربّانيّة، وبيئةٍ علميّة، وأجواءَ روحانيّة، مفعَمةً بالعلم والتقوى، صقلتْ شخصيّتَهُ العلميّةَ، وما تميّز به من نُبوغٍ وذكاء مبكّر، حتّى قطعَ أشواطَ التحصيلِ في مدّةٍ وجيزة، فدرسَ في حوزةِ كربلاء المقدّسةِ على الفقيه والده، وفي النجفِ الأشرف العريقةِ على الفقيه السيّد محمّد مهدي بحر العلوم، وفي الكاظميّةِ المقدّسةِ على الفقيه السيّد محسن الأعرجيّ، وألقى عصى الترحال في حوزة إصفهان، فصار من كبارِ أعلامها ومدرِّسيها، وبذلك فقد ارتادَ مختلفَ الحوزاتِ العلميّةِ، وأخذ العلومَ من شتّى المدارسِ الدينيّة.

وقد آلت إليه المرجعيّةُ بعد وفاةِ والدهِ زعيمِ حوزةِ كربلاء المقدّسة، فخلفَهُ في الزعامة، واجتمعَ عليه طلّابُ أبيه، والتفّتْ حولَه أماثلُ الطلبةِ، فتسنّم زعامةَ الحوزةِ العلميّة، وتسلّمَ مهامّ المرجعيّةِ الدينيّة، فكانت تردُه الأسئلةُ الشرعيّة والاستفتاءاتُ الفقهيّة من شتّى أقطارِ الدول الإسلاميّة، وصدرت رسالتُه العمليّة التي سمّاها: إصلاح العمل، والتي تُعدّ من أهمّ الكتب الفتوائيّة.

وقد عَمرت بوجوده الشريفِ حوزةُ كربلاء المقدّسة بالعلم، فتتلمذَ عليه جمهرةٌ كبيرة من فطاحلِ العلماء وكبارِ المجتهدين، ومن أهمّهم: الأصوليّ الكبير السيّدُ إبراهيم القزوينيّ، صاحب كتاب ضوابط الأصول، والسيّد محمّد شفيع الجابلقيّ، صاحب الروضة البهيّة في الإجازة الشفيعيّة، والشيخُ حسين الواعظ التستريّ والدُ الفقيه الشيخ جعفر التستريّ، والشيخُ محمّد صالح البرغانيّ،

صاحبُ موسوعة بحر العرفان في تفسير القرآن، وأخوه الفقيه الشيخ محمّد تقيّ البرغانيّ، والفقيه الأصوليّ الشيخ محمّد شريف المازندرانيّ، الملقّب بشريف العلماء، والإمام الشيخ مرتضى الأنصاريّ المعروف بالشيخ الأعظم، صاحب كتاب المكاسب وكتاب الرسائل.

ومن أهمّ الحوادث التاريخيّة في سيرة السيّد المجاهد هي فتوى الجهاد التي أطلقها لحماية ثغور الشيعة، والذبّ عن أعراضهم وأموالهم، وتُعدّ أهمَّ حدثٍ في حياته الشريفة، ومنعطفاً تاريخيّاً مهمّاً في سيرته، بل في تاريخ الشيعة، وعلى أساسها عُرف ولُقّب بـ: المجاهد.

وقد خلّف سيّدنا المجاهد كمّاً هائلاً من التراث العلميّ، أهمّها موسوعته الفقهيّة الشهيرة التي سمّاها المناهل، وموسوعته الأصوليّة التي سمّاها: مفاتيح الأصول، وغيرها من مصنّفاته المهمّة، نحو: الوسائل الحائريّة، الذي دوّن فيه أهمّ القواعد الأصوليّة والفقهيّة، وكتاب المصباح الباهر في إثبات نبوّة نبيّنا الطاهر صلى الله عليه وآله، وكتاب عمدة المقال في تحقيق أحوال الرجال، ورسالة الأغلاط المشهورة، التي تصدّى فيها لتصحيح الأخطاء العقائديّة التي تدور على الألسنة، من غير تحقيق.

وانطلاقاً من جميع ما تقدّم من الأدوار التاريخيّة المهمّة، والخصائص الفريدة، والجوانب المغفولة في شخصيّة السيّد المجاهد، عزم مركز الشيخ الطوسيّ قدس سره للدراسات والتحقيق على إقامة مؤتمرٍ علميٍّ دوليّ، عن السيّد محمّد المجاهد الطباطبائيّ؛ إحياءً لذكراه، وتخليداً لجهوده الجبّارة، ورفداً للمكتبة الإسلاميّة، وسدّ الثغرات العلميّة، عِبر تسليط الأضواء على مختلف جوانب حياته، وسيرته،

وشخصيّته العلميّة والجهاديّة.

ومن العجيب أنّ مصنّفات السيّد المجاهد لم تُطبع وتُحقّق طبعاتٍ علميّة حتّى الآن، والأعجب أنّنا لم نجد كتاباً، أو دراسةً، أو أطروحة، أو مقالةً علميّة عن السيّد المجاهد في المكتبة العربيّة، والفارسيّة، والأجنبيّة، سوى النتف التي لا تُغني ولا تُسمن من جوع، بل وجدنا المصادرَ التاريخيّة شحيحةً بالمعلومات عنه، مضافاً إلى اشتمال بعضها على الأخطاء والهفوات، كما وعثرنا على كلماتٍ وأقاويل غير دقيقةٍ بشأن الفتوى الجهاديّة، وهذا ما يؤكّد بوضوح أهمّيّة إقامةِ هذا المؤتمر.

وكان من أهمّ أهداف المؤتمر: تسليطُ الأضواء على الجوانب المغفولة من سيرة السيّدِ المجاهد وحياتِه، وتسليطُ الأضواء على تراثه العلميّ، وإبراز أهمّيّته، وتحقيق أهمّ مصنّفاته ونشرها، ودراسةُ الدور الريادي في الجهاد للسيّد المجاهد، والردُّ على الشبهات المزيّفة والملفّقة التي تنال من حركته الجهاديّة، وبيانُ عمق تراثنا الفقهيّ والأصوليّ وسعته، والاستفادةُ منه في الأبحاث والدراسات المعاصرة.

وقد قامت اللّجنة العلميّة للمؤتمر بخطواتٍ هادفة ودقيقة في سبيل إقامة المؤتمر على أفضل وجهٍ، وأكمل صورة، وتوزّعت نشاطات المؤتمر على المحاور الآتية:

أوّلاً: محور تحقيق التراث

لمّا كان أكثر تراث السيّد المجاهد لم يُطبع ولم يُحقّق، وقد بادرت بعض المراكز العلميّة بالإعلان عن مباشرتهم بتحقيق كتابيه في علم الأصول، وهما: مفاتيح

الأصول والوسائل الحائريّة، عمدنا إلى أهمّ تراثه العلميّ المتبقّي، فتمّ تحقيقه للمؤتمر، وبالإضافة إلى تحقيق كتاب المناهل الذي أخذ مركز الشيخ الطوسيّ قدس سره على عاتقه تحقيقه ونشره، وقد قطع فيه شوطاً كبيراً، تمّ تحقيق جملةٍ من مصنّفات السيّد المجاهد، وهي ما يأتي:

١. المصباح الباهر في إثبات نبوّة نبيّنا الطاهر صلى الله عليه وآله، وقد تصدّى فيه للردّ على المسيحيّة، وإثبات خاتميّة الإسلام، صنّفه في الردّ على البادريّ وكتابه في ردّ الإسلام.

٢. المقلاد أو حجّيّة الظنّ، وهو من مصنّفاته الأصوليّة، يُطبع بالتعاون مع مركز تراث كربلاء المقدّسة، التابع لقسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة في العتبة العبّاسيّة المقدّسة.

٣. عمدة المقال في تحقيق أحوال الرجال، وهو مصنَّفه الرجاليّ.

٤. الجهاديّة أو الجهاد العبّاسيّ، وهي رسالته الفقهيّة التي صنّفها في أحكام الجهاد.

وكلّ هذه المصنّفات ممّا يُطبع ويُحقَّق لأوّل مرّة، سوى عمدة المقال في تحقيق أحوال الرجال.

ثانياً: محور الدراسات

تمّ استكتاب عدّة دراسات مستقلّة عن السيّد المجاهد، وقد حاولنا فيها استيفاء مختلف جوانب شخصيّته العلميّة، من خلال الاستكتاب في أهمّ العلوم التي صنّف فيها، من الفقه، والأصول، والرجال، والحديث، وإبراز دوره في

هذه العلوم، وتخصيص دراسات أخرى تبحث في أهمّ الجوانب المغفول عنها من حياة السيّد المجاهد الشخصيّة والعلميّة، وذلك حسب الحاجة العلميّة، وإصدار أهمّ الدراسات والكتب عنه قدس سره، وهي ما يأتي:

١. منهل الوارد في تراجم علماء آل السيّد المجاهد.
٢. السيّد عليّ الطباطبائيّ صاحب الرياض حياته وآثاره.
٣. السيّد المجاهد وكتابه مفاتيح الأصول.
٤. تلامذة السيّد المجاهد.
٥. فهرس مخطوطات مؤلّفات السيّد المجاهد.
٦. دليل وثائق مكتبة آل الحجّة في النجف الأشرف.
٧. شذرات في المنهج الفقهيّ للسيّد المجاهد.
٨. السيّد المجاهد وآراؤه الرجاليّة.
٩. السيّد المجاهد دراسة في المنهج الأصوليّ ومسألة الانسداد.
١٠. قاعدة ترك الاستفصال عند الأصوليّين مع تسليط الأضواء على آراء السيّد المجاهد.
١١. السيّد المجاهد وآراؤه في علم دراية الحديث.

ثالثاً: محور البحوث والمقالات

تنوّعت محاور البحوث والمقالات التي كُتبت في شخصيّة السيّد المجاهد ولاسيّما العلميّة منها بتنوّع العلوم والمعارف، من الفقه والأصول، والعقائد والكلام، وعلوم القرآن والتفسير، وعلوم الحديث والرجال، وعلوم اللغة

العربيّة، والفهارس والببليوغرافيا، والتاريخ، والتراجم.

فقد تمّ استكتاب أماثل الطلبة والفضلاء في الحوزة العلميّة، وعددٍ من أساتذة الجامعات العراقيّة في الكليّات ذوات الاختصاص، في بحوث ومجالات خاصّة، وقد تنوّعت المشاركات من مختلف الدول، من العراق، وإيران، والسعوديّة، ولبنان، والكويت، وغير ذلك، كذلك تنوّعت البحوث بتنوّع محاور المؤتمر في مختلف العلوم والمعارف.

رابعاً: محور الإعلام

اشتمل هذا المحور على جهود مختلفة، أهمّها إعداد فلم وثائقيّ عن حياة السيّد المجاهد العلميّة والتاريخيّة.

ولا يطيب لنا في الختام إلّا أن نتقدّم بالشكر الجزيل والثناء الجميل لكلّ من أسهم وآزر في إقامة هذا المؤتمر العلميّ، ولو بالدعاء، فإنّ من لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق عزّ وجل، وفي مقدّمتهم: المرجع الدينيّ الأعلى سماحة السيّد عليّ الحسينيّ السيستانيّ (دام ظلّه الوارف)، الذي واكب السيّد المجاهد في فتوى الجهاد المقدّسة، ولولاها لما تهيّأت لنا الظروف لإقامة نحو هذه المؤتمرات، ونبتهل إلى العليّ القدير أن يُديم ظلّه الشريف.

ونخصّ بالذكر أيضاً: المتولّي الشرعيّ للعتبة العبّاسيّة المقدّسة، سماحة السيّد أحمد الصافي (حفظه الله)، وجميع السادة الأفاضل من المدراء والمسؤولين في العتبة العبّاسيّة المقدّسة، على مشرّفها آلاف السلام والتحيّة.

والشكر موصولٌ لجميع الجهات المساهمة في إقامة هذا المؤتمر، من المؤسّسات

والمراكز العلميّة، والمكتبات الإسلاميّة، ونخصّ بالذكر منهم:

١. مركز إحياء التراث، التابع لدار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة.

٢. مركز تصوير المخطوطات وفهرستها، التابع لدار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة.

٣. مركز تراث كربلاء المقدّسة، التابع لقسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة في العتبة العبّاسيّة المقدّسة.

والشكر إلى المشايخ والسادة الأفاضل في اللجان العلميّة، والكوادر الفنّيّة في الأمانة العامّة، والعاملين في مركز الشيخ الطوسيّ قدس سره، وجميع الأيادي المساهمة في إقامة المؤتمر، ممّن لا يتّسع المقام لذكرهم وعدّهم، فلهم منّا خالص الشكر وفائق التقدير، ونسأل الله العليّ القدير أن يتقّبل منهم ويُثيبهم، ويجزيهم خير جزاء المحسنين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

العلاقات الدّلاليّة عند السيّد محمّد المجاهد قدس سره الطبا ـبائيّ(ت١٢٤٢هـ) في كتابه مفاتيح الأصول

أ.م. د . جاسم فريح دايخ الترابي

جامعة واسط/ كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة

ملخص

الحَمْدُ لله الّذي عَلّم عِبادَهُ بالنَّوالِ، ومَنَحَهُم مِن فيضه بِغَير سُؤال، وتَفَضَّلَ عَلَيهم مِن جُودِهِ بسَّوابغِ الأفْضَالِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلى رَسُولِهِ الأعْظَم محمّد (صلى الله عليه وآله وسلّم) المُظَلل بالغَمَامِ وعَلى آلِهِ البَرَرَة الكِرام المُطَهرين مِنَ الزَّلَل والآثامِ، صَلاةً بِدَوامِ الليالي والأيام.

وبعد، فإنَّ السيّد محمّد الطّباطبائيّ المجاهد مِنْ علماءِ الفقاهة الّذين عُرفوا بدقّةِ المنهجِ، وأصالة الرّأي، وحسن العرض، وقد استبطنَ مسالكَ العلمِ، واستجلى غوامضَ المعرفة، وهو عارفٌ بالتشريع، وإنَّ له مدى مديداً في علم الأصول، وقد اخترت موضوع العلاقات الدلاليّة في مدونته الأصوليّة ، ووقفت عند آراء الطباطبائي المجاهد في هذا المضمار بمزيد من الاهتمام والعناية، وخَلَصَ البحث إلى أنَّ السيّد الطباطبائي سار على منهج أسلافه من علماء الإماميّة الأوائل من أمثال العلامة الحلي، وفخر المحققين، والشهيد الأوّل،

والشهيد الثاني في المسلك اللّغويّ.

وعُرف السيّد المجاهد بدقّه مباحثه في مرتكزات العلاقات الدلاليّة، ويلحظ في منهجيته البحثيّة الأمانة العلميّة في نسبة الأقوال إلى أصحابها، ووقف في مبحث الوضع وقفات جادّة تكشف عن ذوقه اللّغويّ في هذه المسائل، وللطباطبائيّ المجاهد تعريفات مميزة في الاشتراك والترادف تدلّل على فهم سليم لقيود التعريف.

المقدمة

حوت المدونةُ الأصوليّة عند علماء الإماميّة على تحقيقات دقيقة ومهمّة في مباحث الألفاظ، تكشف عن تحليل رائع للمسائل اللغويّة، ومن الشخصيات المهمّة في تحقيق المناط اللغويّ هو العلّامة السيّد محمّد الطباطبائي المجاهد في كتابه (مفاتيح الأصول).

تحاول هذه الدراسة الوقوف على آراء هذا العلم في مجال العلاقات الدلاليّة، وتحليل تلك الآراء من خلال موازنة ومقاربة تلك الآراء؛ بغية الوقوف على الجديد في طرحه، واستجلاء حقيقة الدرس اللغوي في مدوناته الأصوليّة المتمثّلة بـ"مفاتيح الأصول" وبـ"الوسائل الحائريّة".

وقد أدرْتُ بحثِي على تمهيد وأربعة مباحث، جاء التمهيد ليكشف عن أهميّة الدّرس الأصوليّ، ونبذة عن حياة السيّد محمّد الطباطبائي المجاهد، وماهيّة العلاقات الدلاليّة، وجاءَ أول المباحث مُفصحاً عن نظريّة الوضع، أما ثاني المطالب فخصّصته للترادف، وأمّا المطلب الثالث فمحّضته للاشتراك، وخُصّص المبحث الرابع للعام والخاصّ، ثم أردفته بخاتمةٍ بيَّنَتْ نتائج البحث، فمسرد بمصادر الدراسة.

التمهيد: وفيه ثلاثة محاور

المحور الأوّل: أهميّة الدرس الأصوليُّ

قد بات عند القدامى والمحدثين أنّ علم أصول الفقه يحتاج في استنباط قواعده الكليّة، والنظر في الفروع وردّها إلى الكليات إلى علوم أخرى، مثّلت ركيزة في فهم النوازل وملابساتها، ومن أبرز هذه العلوم وأسبقها زمناً علوم اللغة العربيّة؛ لأنّها العلوم التي أسهمت في فهم النصّ القرآني، وفي معرفة دلالات الألفاظ على المعاني ، وهو ما دعا العلماء إلى اشتراط المهارة في هذه العلوم؛ حتى يتوصّل المجتهد إلى فهم الأحكام الشرعّيّة على الوجه الصحيح؛ إذ أصبحت معرفة اللغة المعيار في صحة ملكة الاجتهاد، وفي هذا المعنى يقول أبو البقاء ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) (أصول الفقه مرتبط بمعرفة العربيّة؛ لأنّه يبتني على معرفة الكتاب والسُّنة، ولا يُعْرَفُ معناهما إلا بمعرفة العربيّة؛ ولذلك كانت شرطاً في صحة الاجتهاد)[1].

إنَّ الأصوليين أولوا عنايتهم الشديدة بمباحث اللغة، ولم تتوقّف هذه العناية عند الإفادة من دراسات علمائها، وربّما اعتنوا في فنّهم بما أغفله أئمة اللغة العربيّة، (حتى خالفوهم في بعض الأحيان، وكانوا يصلون إلى مستوى من التعمق في أسرارها ومراميها ودقائقها لم يكن متحققاً لبعض

---

(١) شرح المفصل:١٠/١.

النحويين واللغويين)[1].

ويؤكّد تاج الدين السُّبكيّ الشّافعيّ(ت٧٧٣هـ) :(أنّ الأصوليين دقّقوا في فهم أشياء من كلام العرب لم يصل إليها النحاة ولا اللغويون؛ فإنّ كلام العرب متسع جدًا، والنّظر فيه متشعب)[2].

المحور الثاني: لمحة من حياة السيّد محمّد الطباطبائي المجاهد

السيّد محمّد الطباطبائي المجاهد من زعماء البيوتاتِ الكربلائيّة، وهو من الأصوليين المعروفينَ في الدّرس الحوزِيّ، وكان مرجعاً في الفقه والأصول، عُرِف بمصنّفاته القيّمة، قال عنه السيّد حسن الصدر: (علاّمة العلماء الأعلام، وسيّد الفقهاء العظام، وأعلم أهل العلم بالأصول والكلام)[3].

له نتاجٌ أصولي مميّز، لا سيما كتابه القيّم" مفاتيح الأصول"، يشهدُ له بالاجتهادِ في الدّرس الأصوليّ، اجتهدَ السيّد الطباطبائي في إبداء الرأي، فجاء كتابُه مبسوطَ العبارة، لطيفَ التّرتيب، وممّا يميّز كتبه التحقيق وتوثيق المقالات لأصحابها بخلاف جملة من الأصوليين الآخرين الذين يناقشون الفكرة والمقولة من دون الإشارة إلى صاحبها، وهذا دليلُ أمانةٍ علميّة عُرف بها السيّد الطباطبائي المجاهد ، وهي دليلُ مقدرةٍ في نسبة الأقوال إلى أصحابها، وأثنى عليه أيضاً العلاّمة الشيخ عباس القميُّ ثناءً عاطراً، بقوله: (السيّد الأجل

(١) دراسات أصوليّة، د. أحمد القرني:٧٨.

(٢) الإبهاج في شرح المنهاج: ١/ ١٠.

(٣) تكملة أمل الآمل ٥/ ٥٣.

الأعظم، الأكرم الأفخم، البحر الزاخر، والسحاب الماطر، الفائق على الأوائل والأواخر، صاحب التحقيقات الرشيقة، والتأليفات الأنيقة، كالمفاتيح، والمناهل، وغيرهما، نوّر الله روضته وأعلى في الفردوس منزلته)[1].

فالسيّد محمّد الطباطبائي المجاهد مجتهد عميق الاجتهاد، تشهد له مصنفاته التي تدلُّ على علوّ كعبه في الفقه والأصول، عرف بالتقى والعفة وشرف النفس وحسن الأخلاق، وكان عظيم التواضع والأدب وحسن المعشر.

وإذا كان التلامذة مرآة لشخصيّة الأستاذ، فقد نرى في من تتلمذ على السيّد المجاهد أو روى عنه جماعة هم غرّة جبين الدهر في الشهرة العلميّة، ومنهم الشيخ الأعظم مرتضى الأنصاري، وشريف العلماء المازندراني، والسيّد محمّد شفيع الجابلقي، والسيّد إبراهيم بن محمّد باقر القزويني، والشيخ داود بن أسد الله بن عبد الله البروجردي، والشيخ حسن بن محمّد علي اليزدي[2].

توفي العلّامة محمّد الطباطبائي سنة ١٢٤٢ [3].

المحور الثالث: العلاقات الدلاليّة

إنّ دراسة الظواهر الدلاليّة في إطار نظري واحد يطلق عليه علماء اللغة العربيّة نظريّة العلاقات الدلاليّة، وهي نظريّة حديثة في ميدان الدراسات اللغويّة، تتصل بتعدد دلالة الكلمة وغموضها، وتُعدُّ النظريّة جزءاً من منهج

(١) الفوائد الرضويّة:٣/ ٩٠٠.

(٢) ينظر دائرة المعارف الحسينيّة ١/ ٢٩٢.

(٣)طبقات أعلام الشيعة، الطهراني ١٢، ٤٢٥.

علمي شامل في دراسة علم الدلالة[1].

وتولَّد هذا المصطلح من دراسة الحقول الدِّلاليّة؛ إذ تبيّن أنّ معنى الكلمة لا يتضح إلا من خلال علاقاتها مع الكلمات الأخرى[2]، وقد تنبّه اللغويون القُدَامى إلى أهم ما ينضوي تحت هذا المصطلح كالترادف، والوضع، والاشتراك، والأضداد، والاشتقاق، وغير ذلك.

وشارك الأصوليون في دراسة هذه المباحث، وكانت لهم إسهامات متميّزة، يقول الدكتور هادي نهر: (وممّا يجب لفت النظر إليه - ونحن نتحدث في العلاقات اللغويّة - هو أنَّ تصوّر الأصوليين العرب القدامى لهذه العلاقات كان أكثر تفصيلاً واتّساعاً ممّا هو عند اللغويين)[3]، وتجلّى ذلك الدرس بمحورين، الأول: دراسة تلك المباحث ضمن الدّرس الأصولي. والثاني: إفرادهم التصنيف في موضوعات العلاقات الدلاليّة على ما سيتبيّن في ما بعد.

وسأقتصر في هذا البحث على دراسة العلاقات الدّلاليّة في أربعة مواطن من: وضع، وترادف، واشتراك ، وعموم وخصوص، وهي التي كانت محلًّا للتحقيق اللُّغويّ عند السيّد محمّد المجاهد الطباطبائيّ.

(١) ينظر: الدلالة والنحو، صلاح الدين حسنين:٣٩.

(٢) ينظر: مبادئ اللسانيات، د. أحمد محمّد قدور:٣٦٩.

(٣) علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، د. هادي نهر: ٤٨٨.

المبحث الأول: الوضــع

معنى الوضع لغة واصطلاحاً:

أما في اللغة: فالوضع ضد الرّفع[1]، أي: الخفض والحطُّ، قال أحمد بن فارس(ت٣٩٥هـ): (الواو والضاد والعين أصلٌ واحد يدلُّ على الخفض للشيء وحطّه)[2]، وذكر ابن منظور الأفريقي(ت٧١١هـ) من معانيه (تواضع القوم على شيء اتفقوا عليه، وواضعته في الأمر إذا وافقته فيه على شيء)[3]، ويستشفُ من كلامه أنّ الوضع عموماً إنّما هو أمرٌ يقوم به شخصٌ ما فيتفاعل به مع الآخر، فرداً كان أم جماعةً، وهو بهذا عمليّة مشاركة بين أكثر من طرف تتمّ من طرف واحد.

وذكر الشريف الجرجاني(ت٨١٦هـ) (أنّ معناه في اللغة جعل اللفظ بإزاء المعنى)[4]، وهذا بعيد؛ لأنَّ ما ذكره أقرب إلى المعاني الاصطلاحيّة منه إلى المعنى اللغوي.

وأمّا في الاصطلاح: فقد عرَّفه نجم الدين الطوفي بقوله: (تخصيص الواضع لفظاً باسم بحيث إذا أطلق ذلك اللفظ فُهِم منه ذلك المُسمّى، كما إذا أطلق لفظ

---

(١) ينظر: الفروق في اللغة، أبو هلال العسكري:٣٠٢.

(٢) معجم مقاييس اللغة:١١٧/٦.

(٣) لسان العرب: ٣٩٦/٨، مادة(وضع).

(٤) التعريفات: ٣٧٣.

الأسد فهمنا منه حدَّ الحيوان المفترس)[1].

والوضع في كلمات المحققين له ثلاثة أقسام: الوضع اللّغوي - وهو مراد الأصوليين من تعريف الوضع مطلقاً-، والوضع العرفي، والوضع الشرعي[2].

وتعدُّ قضيّة الوضع الأساس الّذي بنى عليه الأصوليون فكرتهم في الألفاظ والمعاني، وكونَه الوسيلة لإيجاد العلاقة اللغويّة بين الدَّال والمدلول، فهو يوضّح العلاقة بين اللفظ وما يدلُّ عليه، ومدار الإفادة عند علماء الأصول يرتبط بإقامة بعض أدلتهم، ولاسيّما التي تعتمد الحقيقة والمجاز، مثل جعل الصلاة في المعنى المخصوص في الشرع؛ لكونها حقيقة شرعيّة؛ لأنّ الوضع(في الحقيقة الشرعيّة والعرفيّة هو غَلبة الاستعمال)[3].

ولمّا كان الوضع يبحث في أصل العلاقة، ومنشأ الدلالة بين اللفظ والمعنى كان من البديهي أن يتطرّق الأصوليون إلى البحث في نشأة اللغة، ويُدلوا دلوهم ويعطوا رأيهم في هذا الأمر الذي شغل بالهم وتفكيرهم مثلما شغل بال اللغويين، على الرغم من أنّ هذه المسألة في تفكيرهم لا يُبنى عليها أمر شرعي؛ لذا وهّنوا فائدتها، وقلّلوا شأنها، قال نجم الدين الطُّوفي: (لا يرتبط بها تعبُّد عملي، ولا اعتقادي)[4]، وقال تاج الدين السُّبكي(الصحيح عندي أن لا فائدة لهذه المسألة)[5].

(١) شرح مختصر الروضة: ٤٨٤/١.

(٢) ينظر: أنوار الأصول، الشيرازي: ٢٨٩/١.

(٣) نهاية السُّول في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول:١٤٢/٢.

(٤) البلبل في أصول الفقه:٣٣.

(٥) رفع الحاجب شرح مختصر ابن الحاجب:٤٤٤/١.

وقد عرض السيّد الطباطبائي هذه القضيّة على النحو الآتي:

الأول: القول بالتوقيف، أي: أنّ اللغة إلهامٌ وتوقيف من الله، والقائلون به من أهل الأصول أبو الحسن الاشعري(ت٣٢٤هـ) – على ما نقل عنه فخر الدين الرازي[١] –، ومحمد بن الحسن بن فَورك الشافعي(ت٤٠٦هـ)[٢]، ويُعدُّ أحمد بن فارس اللغوي من أهم القائلين به[٣].

الثاني: القول بالاصطلاح، ويذهب أصحابه إلى أنّ اللغة وليدة اتفاق بين الجماعات البشريّة الأولى التي احتاجت إلى التفاهم والتواصل، واجتمعت واصطلحت على تسمية الأشياء بأسمائها المعروفة[٤].

وعزى شمس الدين الأصفهاني هذا الرأي لأبي هاشم عبد السلام بن محمّد الجبّائي المعتزلي (ت٣٢١هـ)[٥].

(١) ينظر: المحصول في علم الأصول:٤٣/١. ينظر مفاتيح الأصول: ٣.

(٢) ينظر: الفائق في أصول الفقه: ٤٥/١.

(٣) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها:٦.

(٤) ينظر: نهاية الوصول إلى علم الأصول: ١٨٢/١، والإبهاج في شرح المنهاج:١٥٢/١.

(٥) ينظر: شرح المنهاج للبيضاوي في علم الأصول:١٧٣/١.

رأي السيّد المجاهد في هذه المسألة

وقد مال السيّد المجاهد إلى رأي التوقيف، فقد ذكر أنّه: (قد ورد في الأخبار أنَّ أول من تكلّم بالعربيّة آدم. انتهى.

ويؤيد الاستدلال بالآية الشريفة ما عن علي بن الحسين عليه السلام في معنى الآية **علمه أسماء كل شيء**.

وفيه أيضاً": **أسماء أنبياء اللهّ تعالى، وأوليائه، وعتاة أعدائه**، وما في تفسير علي بن إبراهيم: علمه أسماء الجبال، والبحار، والأودية، والنبات، والحيوان.

وما عن ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير وأكثر المتأخرين: علمه جميع الأسماء، والصّناعات، وعمارة الأرضين، والأطعمة، والأدوية، واستخراج المعادن، وغرس الأشجار ومنافعها، وجميع ما يتعلق بعمارة الدين والدنيا.

وما عن أبي علي الجبائي وعلي بن عيسى وغيرهما: علمه أسماء الأشياء ما خلق وما لم يخلق بجميع اللغات التي يتكلم بها ولده)[1].

ويلحظ أن **السيّد المجاهد** اعتمد على الدليل النقلي وما تناقله علماء المسلمين في هذا الباب، فقد ذكر (أنَّ الله تعالى أنزل على آدم عليه السلام حروف المُعْجم في إحدى وعشرين صحيفة، وهي أوّل كتاب أُنْزل إلى الدنيا وفيه ألف لغة، وأنّه علمه جميع اللغات. الثاني: قوله تعالى: **ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف**

(١) مفاتيح الأصول :١/ ٣.

ألسنتكم وألوانكم)[١].

ولو أردنا ضبط الآراء التي قيلت في هذه المسألة، فانَّ بعضها يشير إلى التوقيف المظنون، والآخر إلى التوقّف؛ وسبب ذلك – في ما يبدو – غموض نشأة اللغة، وغياب المستندات العقليّة والنقليّة، أو التاريخيّة الكافية؛ لتحصيل القطع، وظنيّة الأدلة النقليّة المتوفرة؛ لأنّها كثيرة الاحتمالات ممّا يجعل الجزم بدلالة من دلالاتها رجماً بالظنّ، وسبب آخر يعود إلى طبيعة الأبحاث الأصوليّة التي تهتم بصيغ الألفاظ بقطع النظر عن معرفة واضعها الأول، وهذا موافق لما ذهب إليه علم اللغة الحديث؛ إذ قرر جعل المسألة من المسائل التي لا جدوى من البحث فيها، وعدّها من الميتافيزيقيا، على الرغم من كونها من صميم موضوعاته.

وشغلت الصلة بين اللفظ والمعنى اهتمام الأصوليين واللغويين، وانقسموا على قسمين، فذهب معظمهم إلى القول باصطلاحيتها وعرفيتها[٢]، وذهب آخرون إلى وجود علاقة ذاتيّة، وصلة طبيعيّة[٣]، وأشهر من تبنّى الرأي الأخير عبَّاد بن سليمان الصيمري المعتزلي(ت٢٥٥هـ) ويعرّفنا شمس الدين الأصفهاني بأبعاد نظريته قائلاً:(نقل عن عبّاد ابن سليمان الصيمري من أنَّه لابدَّ أنَّ يكون بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعيّة وإلا لكان اختصاص اللفظ بالمعنى المخصوص من بين سائر الألفاظ واختصاص المعنى المخصوص بذلك اللفظ من بين سائر

(١) مفاتيح الأصول :١/ ٣.

(٢) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج:٢/٥٧، وعلم الدلالة، منقور عبد الجليل:١٤-١٥.

(٣) ينظر: دروس في أصول فقه الإماميّة: عبد الهادي الفضلي: ٢/٥٧، ودلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس:٦٣.

المعاني تخصيصاً بلا مخصّص)[1].

وحجّة عبّاد منطقيّة عقليّة صرفيّة؛ إذ يحتج لرأيه بقوله:(إنَّ المناسبة لو انتفت لكان تخصيص الاسم المعيّن بالمسمّى المعيّن ترجيحاً من غير مرجِّح)[2].

وقد اعترض السيّد محمّد المجاهد الطباطبائي على مدرك عبّاد بن سليمان بالقول(ذهب عباد بن سليمان إلى أن اللفظ يدل على المعنى لذاته؛ لاستحالة ترجيح بعض الألفاظ بمعناه من غير مرجح، وقد أطبق المحققون على بطلانه، والمخصّص إما إرادة المختار أو سبق المعنى حال خطور اللفظ بباله. انتهى.

واعترض على ما أجاب به عن عبّاد بأنه: يتمشى في ما لا يخطر غيره، ولا يتمشّى في ما يخطر هو وغيره. واعلم أنّه يظهر ممّا احتجّ به العلّامة لعبّاد أنه لا يقول بأن المناسبة هي السبب في الدلالة، بل هي السبب في وضع الواضع، وأحدهما غير الآخر.

وعن السّكاكي أنه قال: إن ما ذكره محمول على ما ذكره أئمة الاشتقاق من أن الواضع لا يهمل في وضعه؛ رعايةً ما بين اللفظ والمعنى من المناسبة)[3].

وكان رد السيّد الطباطبائي مسبوقاً في هذا الباب، فقد ردّ الإسنويّ على مقالة عبّاد بن سليمان الصيمريّ ، بقوله (لكان كل إنسان يهتدي إلى كل لغة، ولكان الوضع للضدين محالاً، وليس بمحالٍ بدليل القرء للحيض والطهر، والجون للسواد والبياض)[4].

(١) شرح المنهاج: ١٦٩/١، وينظر الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب:٣٠٩/١.

(٢) نهاية السُّول في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول:١٨٣/١.

(٣) مفاتيح الأصول :٢/١.

(٤) نهاية السُّول في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول:١٨٣/١.

مركز الشيخ الطوسي للدراسات والتحقيق

والغريب من الأصوليين تضافر حملتهم على عبّاد مع أنّهم يقولون برأيه من حيث لا يشعرون، فعبّاد لم يرد أكثر ممّا أراده علماء الأصول واللّغة، فهو لا يختلف معهم في ثبوت المناسبة بين اللفظ والمعنى، (وربما أراد أن يشير إلى أنّ نشأة اللغات كانت تعتمد محاكاة الأصوات، وهي لا تختلف وإن اختلفت اللغات بعد ذلك بفضل عوامل التطور)[١].

ويقرّ الفخر الرازيّ فكرة التناسب الطبيعيّ لكنه يراها غير مطرِدة في اللغة[٢].

ويستفاد ممّا تقدّم أنَّ جملة من الأصوليين واللُّغويين يقتربون من المقولة الّتي تقضي بالعلاقة بين اللفظ والمعنى، وجليٌّ وضوح بطلان هذه المقولة؛ لأنّه يقتضي أن الإنسان غير العارف باللغة بمجرد أن يذكر أمامه لفظ (ماء) لا بدَّ منْ أنْ يحصل في ذهنه معنى ماء، فلو جئنا بإنسان لا يعرف اللغة العربيّة؛ وذكرنا أمامه لفظ (ماء) فلا بدّ من أن يحضر في ذهنه معنى ماء؛ لأنّه في ضوء هذا التفسير تكون العلاقة بين لفظ ماء ومعناه علاقة ذاتيّة والعلاقة الذاتيّة تقتضي كلما ذكر اللفظ يحضر المعنى بقطع النظر عن أنّ المستمع يعلم بهذا المعنى أو لا يعلم، ومن الواضح أنّ العلاقة بين اللفظ والمعنى ليست علاقة ذاتيّة، بل هي علاقة مجعولة وموضوعة، ولذلك تعدّدت اللغات، وصار الإنسان غير العارف باللُّغة لا ينتقل ذهنه إلى مدلولات الألفاظ حين سماعها.

---

(١) من تجارب الأصوليين في المجالات اللغويّة: محمّد تقي الحكيم:٢٣.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب:١٦/١.

المبحث الثاني التـرادف

لم تكن ظاهرة الترادف بعيدة عن الحسِّ اللغويّ العام الـذي امتـاز بـه علـماء العربيّة، فقد نبّه عليها القدماء منذ وقت مبكر نتيجة ملاحظاتهم للواقع اللغوي.

ويُعـدُّ سـيبويه مـن أوائـل مـن تحـدّث عنـه وإنْ لم يسـمّه بالمصـطلح الشـائع، فقـال:(اعلمْ أنّ مـن كلامهـم اخـتلاف اللفظـين لاخـتلاف المعنيـين، فـاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلس وذهب. واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: ذهب وانطلق)[1].

وعرّفـه سـليمان بـن بنـين النحـويّ فقال:(مـا اختلفـت ألفاظـه واتفقـت معانيه)[2]، وألّف أكثر اللغويين في هذه الظاهرة، ومنهم الأصـمعي رسـالة «مـا اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه»، وابن خالويه صاحب كتابين في اللغة – ذكرهما السيوطي – أحدهما في أسماء الأسد، والثاني في أسماء الحيّة[3].

ومنهم: الرماني الذي ألف كتـاب (الألفـاظ المترادفـة والمتقاربـة في المعنـى)، ومـنهم الجـواليقي الـذي ألَّـف رسـالة (مـا جـاء عـلى فعلـت وأفعلـت بمعنـى واحد)[4].

---

(١) الكتاب: ٢٤/١.

(٢) اتفاق المباني وافتراق المعاني:٢٤٥.

(٣) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها:٣٢٠/١.

(٤) نشرته دار الفكر، دمشق، بتحقيق ماجد الذهبي، عام ١٤٠٢هـ/١٩٨٢.

ويُعَدُّ الترادف من المسائل البارزة في ميدان البحث الأصولي اللغويّ، وقد كان للأصوليين فيه آراء متعددة طرقوا فيها جوانب مختلفة منه، وتوسّعوا في فهمه، واهتموا اهتماماً واضحاً بتعريف الترادف وتحديده، ومن ثم فصله من الظواهر اللغويّة الأخرى.

ومن التعريفات الواردة عندهم، تعريف أبي الحسن الشريف المرتضى للألفاظ المترادفة، فهي عنده (الألفاظ المفردة الدالة على مسمّى واحد، كالخمر والراح والعقار)[1]، وعرّفه فخر الدين الرازي، بأنّها (الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد)[2].

ويطالعنا السيّد محمّد الطباطبائي بتعريف للترادف يقول فيه: (الألفاظ المترادفة هي الألفاظ المفردة الدالة على مسمّى واحد باعتبار واحد)[3]، ثم شَرَعَ يبيِّن احترازات هذا التعريف بقوله: (خرج بالمفردة الحدّ والمحدود، وبقوله باعتبار واحد اللفظان إذا دلّا على شيء باعتبار صفتين كالصّارم والمهند، أو باعتبار الصفة وصفة الصفة كالفصيح والناطق)[4].

وبهذا ترى دقة السيّد الطباطبائي المجاهد في تعريف الترادف من خلال وضع القيود والاحترازات التي تمنع دخول الأغيار، وتجمع كل جزئيات المعرَّف.

(١) رسائل الشريف المرتضى:٢/٢٧٠.

(٢) المحصول في علم الأصول:١/٧٩.

(٣) مفاتيح الأصول :٢١.

(٤) مفاتيح الأصول :٢١.

والمتأمّل في تلك التعريفات يجدها متقاربة، غير أنّ بعض الأصوليين اختصر، وبعضهم أضاف قيداً أو أدخل في مفهوم الترادف ما أخرجه غيره، ويجد أنهم قد شرطوا اتحاد المعنى، أو اتحاد المسمّى في تعريف المترادف.

آراء اللغويين في الترادف

وقد تباينت آراء اللغويين والأصوليين في قضيّة الترادف، فاعترف به فريق وأنكره آخر.

ويُعدُّ ابن جني وشيخه أبو علي الفارسي في مقدّمة الذين اثبتوا الترادف، فقد كان الفارسي يستحسن هذا الوضع، ويُسَرُّ بما يحضره خاطره منه، وهذا ما أشار إليه ابن جني، وجعل ظاهرة الترادف دليلاً على ثراء اللغة العربيّة، وعلوّ منزلتها بين اللغات الشريفة اللطيفة، فيقول في مطلع حديثه عن تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني: (هذا فصل من العربيّة حسن، كثيرُ المنفعةِ، قوي الدلالة على شرف هذه اللغة، ذلك أنْ تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة فتبحث عن أصل كل اسم منها فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه)[١].

وذهب الحسين بن أحمد بن خالويه إلى حدِّ التباهي والمفاخرة بما جمع أو حفظ من المترادفات، وفي ذلك يقول: (جمعتُ للأسد خمسمئة اسم، وللحيّة مئتين)[٢].

وذهب آخرون إلى إنكار الترادف بالتماس الفروق الدقيقة بين الألفاظ، إذ أفرد عبد الله بن مسلم بن قتيبة باباً خاصاً في كتابه(أدب الكاتب) سمّاه (باب

(١) الخصائص:١١٣/٢.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها:٢١.

معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه)[1]، وحمل لواء الإنكار أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب في ما نقل عنه أبو بكر محمّد بن السري بن السراج، قال: (وقد حكي لي عن أحمد بن يحيى أنّه كان يقول: لا يجوز أن يختلف اللفظ والمعنى واحد)[2].

رأي السيد المجاهد في المسألة

وذهب السيّد محمّد الطباطبائي إلى القول بوقوع الترادف في اللغة، وعلّل ذلك، بالقول: (فإنك تجد أنَّ العربي يعبّر عن معنى بلفظ موضوع بإزائه والفارسي يعبّر عنه بلفظ آخر كذلك وكذلك الهندي والتركي والرومي والزنجي)[3] وهو استدلال ناهض فليس الترادف مقتصراً على لغة العرب فهو شائع في لغات الناس جميعاً .

وعَرَضَ السيّد محمّد الطباطبائي إلى مسألة وقوع الترادف في الأسماء الشرعيّة، فقال: (اعلم أنه اختلف القائلون بوقوع الترادف في اللغة في أنه هل وقع في الأسماء الشرعيّة وبحسب الوضع الشرعي أو لا؟.

فعن القرافي وغيره الأول؛ تمسّكًا بأن معنى الواجب قد وضع له في الشرع لفظان أحدهما لفظ (الواجب) والثاني لفظ (الفرض)، وكذلك معنى الاستحباب متعدد اللفظ في الشريعة.

(١) أدب الكاتب:٢٣٨.

(٢) الاشتقاق:٤٤.

(٣) مفاتيح الأصول :٢١.

وعن الرازي الثاني تمسكًا بأنه خلاف الأصل فلا يصار إليه إلا لدليل، ولم يقمْ دليل على ثبوته في الأسماء الشرعيّة.

وأجيب عن حجة القرافي بالمنع من كون تلك الألفاظ موضوعة لذينك المعنيين شرعًا، بل إنما وضعت لهما بحسب اصطلاح الأصوليين والفقهاء)[1].

جواز إقامة أحد المترادفين مكان الآخر أم لا

ومن المسائل التي تناولها السيّد الطباطبائي جواز إقامة أحد المترادفين مكان الآخر أم لا؟.

وتفصيل المسألة: أنّه اتفق العلماء على أنَّ كلاً من المترادفين يجوز وضعه مكان الآخر في حال الإفراد، كأن تضع السيف مكان الحسام، أو تضع الحنطة مكان البُرّ[2].

قال السيّد محمّد الطباطبائي:(إذا تعلّق حكم الشارع بعبارة خاصة كما إذا قال قل اللهّ أكبر واقرأ الحمد ولا تقل آمين في الصّلاة فلا يجوز الحكم بثبوته في مرادفها وقيامه مقامها، سواء كانا من لغة واحدة كالإنسان والبشر أو من غيرها؛ وذلك لأن الظاهر من خطاب الشرع المفروض ثبوت الحكم لتلك العبارة، فالتعدي يحتاج إلى دليل، وليس مجرد كونهما مترادفين يصلح لذلك.

أما الأول: فلأنّه المفهوم عرفًا، ومقتضى العبارة لغةً؛ ولذا لا يحكم أهل اللّسان بامتثال من أتى بمرادف (اللهّ أكبر) في مقام الأمر بالإتيان بقول (اللهّ

(١) مفاتيح الأصول :٢١.

(٢) ينظر: الإبهاج:١٨٦/١، ونهاية السُّول:٢٤٥/١، وتشنيف المسامع بجمع الجوامع:٣١٤/١.

أكبر)، وكذا لا يحكمون بأنّ من قرأ مرادف القرآن والدعاء ممتثل للأمر بقراءتهما.

وأما الثاني: فلأنّه لم يوجدْ من الأدلّة الأربعة – من الكتاب والسنة والإجماع ودليل العقل – دليلٌ على أنّ ترادفهما يقتضي ذلك، نعم، العقل يجوِّز ذلك، ولكن مجرّد هذا غير كاف؛ إذ ليس كلما يجوز عقلًا يكون واقعًا.

لا يقال: لو كان الأمر كما ذكرتُم لما صحّ الحكم بامتثال العبد لأمر سيّده إذا قال له إذهب إلى زيد وقل له إفعل كذا وكذا وعبّر العبد عن مقصودِ سيِّده بغير العبارة التي ذَكَرَها، والتالي باطل؛ فإنّا نجدُ العقلاءَ يحكمون بامتثاله من غير إشكال، وقد جرت عادتهم على ذلك في المراسلات القوليّة، وكيف يجوز دعوى لزوم تأدية المقصود بنفس ما ذكر المرسل فإنّه محال عادي؟!.

لأنا نقول: القرينة على أن المقصود بيان نفس المدعى، لا التعبير بالعبارة الخاصة هناك موجودة.

ونحن لا نَمنَع من صحّة إقامة المُرادِف مقام الآخر إذا علِم أنّ القصد مجرّد إظهار المعنى ولو لا القرينة لمنعنا من ذلك.

لا يقال: هذه القرينة موجودة غالباً؛ ففي موضع الشكّ يجب الإلحاق بالغالب.

لأنا نقول: الغلبة ممنوعة سلّمناها لكن في حجيتها هنا إشكال سلمناها ولكن قد يعارضها ما يمنع من حصول الظنّ منها وما يكافئها فيحصل الشكّ فيجب حينئذ الرجوع إلى ما يقتضيه الأصل وقد بيّناه.

وأعلم أنه صرّح العلامة في التهذيب كما عن جماعة بجواز إقامة كل من

المترادفين مقام صاحبه، قال: لأنّ التركيب عن عوارض المعاني. وذهب البيضاوي كما عن الصّفي إلى جواز ذلك بالنسبة إلى اللغة الواحدة دون اللغتين؛ لأنّه لو جاز في الأخير للزم اختلاط اللغتين، وهو باطل. وعن الرازي المنع مطلقاً؛ لأنّه لو صحّ لصحّ تبديل تكبيرة الإحرام بالمرادف، والتالي باطل، ولأنّه لو صحّ لصحّ أنْ يقال: مررت بذي زيد مقام صاحب زيد المرادف له، والتالي باطل. قال المحقق الشريف: قيل: إن المجوّز إن أراد أنّه يصحّ في القرآن فهو باطل قطعًا، وإن أراد في الحديث فهو على الخلاف، وإن أراد في الأذكار والأدعية فهو إما على الخلاف أو المنع رعايةً لخصوصيّة الألفاظ فيها، وإن أراد غيرها فهو صواب سواء كان من لغة واحدة أو أكثر)[1].

ويفهم ممّا تقدم بأن وضع أحد المترادفين موضع الآخر من لغة واحدة لا يوجب إخلالاً بالمقصود من التركيب، وهو معناه دون لفظه؛ لأنّ كِلا اللفظين معروف لأصحاب هذه اللغة، فإن ذلك جائز؛ عملاً بالمقتضي السالم عن المعارض، لكن وضع أحد المترادفين موضع الآخر من لغتين مختلفين يخلّ بمعنى التركيب؛ لأن فيه ضم مهمل إلى مستعمل؛ ذلك أنّ المرادف من اللغة الأخرى غير معروف للمخاطب بلغةٍ غير لغته، وبذلك يكون التخاطب به ممتنعاً لهذا المانع[2].

ويبدو أنَّ القول بأنهما إذا كانا من لغتين فلا يجوز؛ للزوم اختلاط اللغات فيه

(١) مفاتيح الأصول :٢٢.

(٢) ينظر الفائق في أصول الفقه: ٦٧/١. وشرح المنهاج(البيضاوي):٢٠٤/١. ونهاية السُّول:٢٤٥/١.

شيء من لوائح التعسف؛ لأنّه يمكن أن يكون الاختلاط ليس فيه مفسدة؛ لأن المدلول واحد، وأهل اللغة إذا كانوا عارفين بلغةٍ أخرى، فلا تكون اللغة مهملة عندهم.

مركز الشيخ الطوسي قدس سره للدراسات والتحقيق

المبحث الثالث الاشتراك اللفظي

أشار إليه سيبويه من دون ذكرٍ للمصطلح، فقال: (إعلم أنَّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين)[1]. ثمَّ مثَّل للأخير بقوله:(واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدتُ عليه من الموجدة، ووجدتُ إذا أردت وجدان الضّالَّة)[2].

وقال أحمد بن فارس في معنى الاشتراك: (أن تكون اللفظة محتملة لمعنيين أو أكثر)[3].

وذكر أبو حامد الغزالي في حديثه عن الألفاظ المتعددة، فقال: (وأمّا المشتركة فهي الأسامي التي تُطلق على مسمّيات مختلفة لا تشترك في الحدِّ والحقيقةِ البتّة كاسم العين للعضو الباصر وللميزان وللموضع الذي يتفجر منه الماء وهي العين الفوّارة، وللذهب وللشمس، وكاسم المشتري لقابل عقد البيع وللكوكب المعروف)[4].

ممّا تقدّم يتبيّن أنَّ القدماء عَرَفوا المشترك اللفظي بأنّه احتمال أكثر من معنى في

---

(١) الكتاب: ٢٤/١.

(٢) الكتاب:٢٤/١.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: ٢٦٩.

(٤) المستصفى في علم الأصول:٢٦.

لفظ واحد نتيجة تنوع استعمال هذا اللفظ، ومفهومه عند علماء الأصول يدور في فلك هذه الحدود، فهو لدى السيّد محمّد الطباطبائي (اللفظ المشترك هو اللفظ الواحد الموضوع لأزيد من معنى وضعا أولا من حيث هي متعددة)[1].

وهذا التعريف يحترز من الأسماء المتباينة والمترادفة... وذلك بذكره (الواحد)، كما يحترز من الأسماء المفردة أو ما يُسمّى بالمنفرد، وعن اللفظ المتواطئ، إشارة إلى أن المشترك قد يكون بين حقيقتين لغويتين أو عُرفيتين، أو عُرفيّة ولغويّة. ومعنى ذلك أنّ الأصولي سيكون في اللفظ المشترك أمام بعض الأحكام التي تثير الاختلاف والجدل بسبب تضمّنها للاشتراك، وهذا الاختلاف نتجت عنه وجهات نظر متعددة لا نريد الإطالة فيها سواء عند علماء اللغة أو عند علماء الأصول.

الاشتراك اللفظي بين القبول والإنكار:

اختلف اللغويون في وقوع المشترك اللفظي بين مؤيدٍ له ومضيِّقٍ لحدوده، أو منكرٍ له، إلا أنّ معظمهم يميل إلى الإقرار به، ولا سيما الجيل الأول، كالخليل وسيبويه والأصمعي[2].

وأنكر عدد من اللغويين وقوع المشترك، ومن أشهرهم عبد الله بن جعفر بن دُرستويه (ت٣٤٧هـ)[3]، وأبو هلال العسكري (ت بعد ٤٠٦هـ)[4].

---

(١)مفتاح الأصول :٢٣.

(٢) ينظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٢٩٦/١.

(٣) تصحيح الفصيح:٢٤٠/١.

(٤) الفروق في اللغة:١٤.

وكان وقوع الاشتراك وإنكاره مدار بحثٍ عند علماء الأصول، قال شمس الدين الجزري: (اعلم أن الناس اختلفوا في المشترك فمنهم من قال: إنّه واجب في اللغة، ويقابل ذلك بأنّه لا يجوز، وقال قوم: هو جائز غير واقع)[1] وتبنى وقوعه في اللغة بدليل (استقراء اللغات)[2].

ويثبت السيّد الطباطبائي غلبة الظن، والإجماع؛ لوقوع الاشتراك بأنّه (ذهب المعظم كالشيخ في العدة والفاضلين في المعارج والنهاية والتهذيب والمبادئ وغيرهم إلى وقوع الاشتراك في اللّغة، بل حكي عن بعضٍ القول بوجوبه بمعنى أنه يجب بحكم المصلحة العامة أن يكون في اللغة ألفاظ مشتركة، وحكي عن تغلب والأبهري والبلخي القول بأنه محال الوقوع عقلا، وعن بعض تجويزه عقلا ومنعه وقوعا.

والمعتمد الأول الذي عليه المعظم.

ولهم وجوه:

الأوّل: دعوى العضدي إطباق أهل اللّغة عليه.

ويؤيّده ما في العدّة، والنهاية، والمعالم،

ففي الأول: وفي الناس من دفع ذلك وقال ليس في اللغة اسم واحد لمعنيين مختلفين، وهذا خلاف حادث لا يلتفت إليه.

وفي الثاني: أنه مذهب المحقّقين والمخالف شاذٌ.

---

(١) معراج المنهاج:٢٠١/١.

(٢) معراج المنهاج:٢٠١/١.

وفي الثالث: قد أحاله شرذمة، وهو ضعيف لا يلتفت إليه.

الثاني: ما تمسك به في المعارج فقال: واستقراء اللغة يحقّقه.

الثالث: ما تمسّك به الفيومي والمصباح فقال: محتجًا على إثبات اشتراك صيغة الجمع بين القليل والكثير؛ لأنّ صيغته قد استعملت في الجمعين استعمالًا واحدًا ولا نصّ على أنّها حقيقة في أحدهما مجاز في الآخر، ولا وجه لترجيح أحد الجانبين من غير مرجح، فوجب القول بالاشتراك. انتهى وفيه نظر.

الرابع: ما تمسّك به الفيومي، فقال – أيضًا في المقام المذكور–: ولأن اللفظ إذا أطلق في ما له جمع واحد نحو دراهم وأبواب توقف الذهن في حمله على القليل والكثير حتى يحسن السؤال عن القلة والكثرة وهذا من علامات الحقيقة، ولو كان في أحدهما حقيقة ومجازا في الآخر لتبادر الذهن إلى الحقيقة عند الإطلاق. انتهى وفيه نظر.

لا يقال المشترك مع عدم القرينة مجمل يخل بالفهم فينافي الغرض من إحداث اللغات ومعها تطويل بلا طائل فيجب أن لا يكون موجودا.

لأنا نقول: ضعف ما ذكر ظاهر في الغاية فلا يمكن التعويل عليه في دفع المشترك)[1].

وأراد بالقرء تردد الذهن بين الطهر والحيض، والجون تردد الذهن بين الأبيض والأسود.

وقال العلامة الحلّي: (والحق الإمكان، وانه لا امتناع في أن تضع قبيلة لفظاً

(١) مفتاح الأصول:٢٣.

لمعنًى، وتضعه أخرى لآخر، ويشيع الوضعان، ويحصل الاشتراك)[1].

ويستدلُّ على وقوعه في اللغة بدليل التردد؛ وذلك (أنّ القُرء للطُّهر والحيض معاً على البدل من غير ترجيح، وإذا سمعه المخاطب لم يفهم أحدهما، بل يبقى الذهن متردّداً بينهما، إلا أن تحصل قرينة تعيّن المراد منهما، فكان مشتركاً بينهما؛ إذ لو كان متواطئاً أو حقيقة في أحدهما ومجازاً لم يحصل التردّد)[2]. وهذا ما أخذ به ضياء الدين الأعرج، واحتجّ لوقوع الاشتراك في اللغة[3].

(١) نهاية الوصول إلى علم الأصول:٢٥٧/١.

(٢) نهاية الوصول إلى علم الأصول:٢٦٠/١.

(٣) ينظر منية اللبيب في شرح التهذيب: ١٧٩/١.

المبحث الرابع: العـام والخـاص

من المباحث المهمة في علم الأصول، وهو من أقدم الموضوعات الأصوليّة التي ألّف فيها علماؤنا الأقدمون، إذ تناوله الشافعي (ت٢٠٤هـ) في كتابه "الرسالة"[١]، وأفرد أبو علي المرزوقي (ت٤٢١هـ) فيه مصنّفاً سمّاه على النهج الأصولي (ألفاظ العموم والخصوص)[٢]، وكتب فيه أحمد بن إدريس القُّرافي (ت٦٨٤ه) كتابه (العقد المنظوم في الخصوص والعموم)[٣].

وألّف – أيضًا – خليل العلائي (ت٧٦١هـ) كتاباً سمّاه (تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم في أصول الفقه)[٤]. وقد بحث الأصوليون العام والخاص من عدة اعتبارات، وكانوا في بحثهم أدقّ ضبطاً وأوسع علمًا ممّا ذكره اللغويون.

العام في اللغة والاصطلاح:

أما في اللغة: فالعام اسم فاعل من عمَّ، وذكر ابن فارس: (أنّ العين والميم أصل واحد صحيح، يدلُّ على الطول والكثرة والعلو)[٥]، ومن معاني العام: الشمول، ويدل على ذلك قول ابن منظور: (وعمّهم الأمر يعمّهم عموماً،

---

(١) ينظر: الرسالة: ٢٧-٣٨.

(٢)ينظر: كشف الظنون: ٤٥٨/١.

(٣) نشره علي محمّد معوض وعادل أحمد عبد الموجود في بيروت سنة ٢٠٠١م.

(٤) ينظر: كشف الظنون: ١٢٥/٢.

(٥) ينظر: معجم مقاييس اللغة: ١٥/٤(عم).

شملهم، يُقال: عمهم بالعطيّة)[١].

وأما في الاصطلاح: فقد عرَّف الأَصوليون العام بتعريفات متعدّدة، وقد نقل السيد المجاهد في كلمات الأعلام في المفاتيح فقال: «اختلف عبارات القوم في تعريف اللفظ العام ففي المعتبر: العام هو اللفظ الدّال على اثنين فصاعدا من غير حصر. وفي التهذيب: هو اللّفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد، والفرق بينه وبين المطلق أنّه دالّ على الماهيّة من حيث هي هي، والعام يدلّ على الماهيّة باعتبار تعدّدها. وفي الذكرى: هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بوضع واحد. وفي كلام الفاضل البهائي: هو اللّفظ الموضوع للدلالة على استغراق أجزائه أو جزئياته. وفي كلام الغزالي هو اللفظ الواحد الدال من جهة واحدة»[٢].

وعلى هذا فالعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ظاهرة، فالعموم في اللغة: شمول الشيء لمتعدد، سواء كان هذا الشيء لفظًا أو معنًى. وفي الاصطلاح: شمول اللفظ لما يصلح له.

ومن نافلة القول أن اللغويين عرّفوا العموم بالشمول والاستيعاب والاستغراق ويريدون بذلك أن يشمل اللفظ العام ـ أو يستوعب ويستغرق ـ جميع وحدات الشيء، أجزاء كانت أو جزئياتٍ أو سواهما[٣].

إنّ صيغ العموم أخذت حيزاً من تفكير الأصوليين، ودار الخلاف في البحث

(١) لسان العرب:٤٢٦/١٢(عم).

(٢) مفتاح الأصول :١٤٩.

(٣) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج:٦٨/٢.

الأصولي في اختصاص مجموعة من الألفاظ بالعموم، واختلفت مناهجهم في تقسيم هذه الصيغ، قال السيّد محمّد الطباطبائي: (إعلمْ أنّه اختلف القوم في ثبوت لفظ موضوع للعموم لا غير، فعن المرجئة وغيرهم المنع، وقالوا: ليس للعموم صيغة تخصّه بالوضع أصلًا، بل كل ما يدّعى للعموم فهو للخصوص، وإنّما يفيد أقلّ ما يمكن أن يكون مرادا، فإذا استعمل في العموم كان مجازًا. وعن المرتضى: أن كلّ ما يدعى للعموم فهو مشترك بينه وبين الخصوص، وحكي عن الأشعري أيضًا، كما حكي عنه الوقف كما عن أهل الوقف)[1].

مركز الفقه الأصولي للدراسات والتحقيق

(١) مفتاح الأصول :١٤٩.

الخاتمة

١- السيّد محمّد الطباطبائي المجاهد مجتهد عميق الاجتهاد تشهد له مصنفاته التي تدلُّ على علو كعبه في الفقه والأصول.

٢- سار السيّد الطباطبائي على منهج أسلافه من علماء الإماميّة الأوائل من أمثال العلامة الحلي وفخر المحققين والشهيد الأوّل والشهيد الثاني.

٣- عُرف بدقّة مباحثه في مرتكزات العلاقات الدلاليّة.

٤- يلحظ على منهجيته البحثيّة الأمانة العلميّة في نسبة الأقوال إلى أصحابها.

٥- وقف في مبحث الوضع وقفات جادة تكشف عن ذوقه اللغوي في هذه المسائل.

٦- للطباطبائي المجاهد تعريفات مميزة في الاشتراك والترادف تدلل على فهم سليم لقيود التعريف.

ثبت المصادر والمراجع

١. الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول، تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي(ت٧٥٦هـ)، وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي(ت٧٧١هـ)، تحقيق: محمود أمين السيد، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان،١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٢. اتفاق المباني وافتراق المعاني، سليمان بن بنين الدقيقي(ت٦١٤هـ)، تحقيق الدكتور يحيى عبد الرؤوف جبر، ط١، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٣. الاشتقاق، أبو بكر محمّد بن الحسن بن دريد الأزدي(ت٣٢١هـ)، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، (د.ت).

٤. أنوار الأصول، ناصر مكارم الشيرازي، ط١، مكتبة سليمان نزاده، قم، إيران،١٤٢٨هـ.

٥. تشنيف المسامع بجمع الجوامع (لتاج الدين السبكي)، بدر الدين محمّد بن بهادر بن عبد الله الزركشي(ت٧٩٤هـ)، تحقيق: أبي عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٦. تصحيح الفصيح، عبد الله بن جعفر بن درستويه(ت٣٤٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله الجبوري، ط١، مطبعة الإرشاد، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٧. التعريفات: الشريف الجرجاني(ت٨١٦هـ)، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م.

٨. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت٣٩٢هـ)، ط١، تحقيق: محمّد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

٩. دراسات أصوليّة، الدكتور أحمد القرني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربيّة، السعوديّة، ١٤١٩هـ.

١٠. دروس في أصول فقه الإماميّة، الدكتور عبد الهادي الفضلي، ط١، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

١١. دلالة الألفاظ، الدكتور إبراهيم أنيس، ط٥، مكتبة الإنجلو المصريّة، مصر، ١٩٨٤م.

١٢. الدلالة والنحو، صلاح الدين حسنين، ط٣، دار الثقافة، المغرب، ١٩٨٥م.

١٣. رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، أبو القاسم علي بن الحسين (ت٤٣٦هـ)، تحقيق: أحمد الحسيني، منشورات مؤسسة النور للمطبوعات، بيروت، لبنان،١٤٠٥هـ.

١٤. الرسالة، محمّد بن إدريس الشافعي(ت٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٤٠م.

١٥. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي(ت٧٧١هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمّد معوض والشيخ

عادل عبد الموجود، ط١، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

١٦. شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، مصر، (د.ت).

١٧. شرح المنهاج في علم الأصول، شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني(ت٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الكريم بن علي النملة، مكتبة الرشد، الرياض، السعوديّة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

١٨. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن زكريا بن فارس(ت٣٩٥هـ)، تحقيق: السيّد أحمد صقر، ط٣، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربيّة، مصر، ١٩٧٧م.

١٩. علم الدلالة، الدكتور أحمد مختار عمر، ط٦، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٢٠. الفائق في أصول الفقه، صفي الدين محمّد بن عبد الرحيم بن محمّد الأرموي الهندي الشافعي(ت٧١٥هـ)، تحقيق: محمود نصّار، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٢١. الفروق في اللغة، أبو هلال العسكري(ت٤٠٠هـ)، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،١٩٩٨م.

٢٢. الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، ط٣، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ/ ١٩٨٣م.

٢٣. لسان العرب، محمّد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت٧١١هـ)، ط١، دار صادر، بيروت، لبنان، (د.ت).

٢٤. المحصول في علم الأصول، أبو عبد الله محمّد بن عمر بن الحسين فخر الدين الرازي(ت٦٠٦هـ)، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٢٥. مفاتيح الأصول (حجري) ، السيّد محمّد الطباطبائي المجاهد ، مؤسسة أهل البيت (عليهم السلام)، قم ، إيران ، ١٢٩٦ه،

٢٦. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٢٧. من تجارب الأصوليين في المجالات اللغويّة، محمّد تقي الحكيم، ط١، المؤسسة الدوليّة للدراسات والنشر، بيروت، لبنان،١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م

٢٨. نهاية السُّول في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي (ت٧٧٢هـ) تحقيق: الدكتور شعبان محمّد إسماعيل، ط١، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٢٩. نهاية الوصول إلى علم الأصول، الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي(ت٧٢٦هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث، ط١، ستارة، قم، إيران، ١٤٣١هـ.

فهرس المحتويات

العلاقات الدّلاليّة عند السيّد محمّد المجاهد دام ظله ٣
كلمة اللّجنتين العلميّة والتحضيريّة للمؤتمر العلميّ الدوليّ الأوّل (السيّد المجاهد وتراثه العلميّ) ٥
العلاقات الدّلاليّة عند السيّد محمّد المجاهد دام ظله الطباطبائيّ (ت١٢٤٢هـ) . ١٥
ملخص ١٥
المقدمة ١٧
التمهيد: وفيه ثلاثة محاور ١٩
المحور الأوّل: أهميّة الدرس الأصوليُّ ١٩
المحور الثاني: لمحة من حياة السيّد محمّد الطباطبائي المجاهد ٢٠
المحور الثالث: العلاقات الدلاليّة ٢١
المبحث الأول: الوضع ٢٣
معنى الوضع لغة واصطلاحاً: ٢٣
رأي السيّد المجاهد في هذه المسألة ٢٦
المبحث الثاني الترادف ٣١
آراء اللغويين في الترادف ٣٣

رأي السيد المجاهد في المسألة ٣٤
جواز إقامة أحد المترادفين مكان الآخر أم لا ٣٥
المبحث الثالث الاشتراك اللفظي ٣٩
الاشتراك اللفظي بين القبول والإنكار: ٤٠
المبحث الرابع: العام والخاص ٤٤
العام في اللغة والاصطلاح: ٤٤
الخاتمة ٤٧
ثبت المصادر والمراجع ٤٩
فهرس المحتويات ٥٣

مركز الشيخ الطوسي للدراسات والتحقيق